E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/6
4 October 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية
الدورة الحادية عشرة (تحرير التجارة الخارجية)
بيروت، 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

كلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي

موجز

يسهم التكامل التجاري بين بلدان المنطقة العربية والبلدان غير العربية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في تسريع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي في المنطقتين إذ تتسم المنطقتان بالاحتياجات الإنمائية نفسها.

وفي الأعوام الماضية، وطّدت بلدان كل من المنطقتين أواصر التكامل مع مناطق أخرى، وليس في ما بينها، رغم التقارب الجغرافي بينهما. ونتيجة لذلك، هدرت كل من المنطقتين الفرص المتاحة ولا سيما في اتجاه بناء سلاسل القيمة العالمية.

وتُبين هذه الوثيقة أن كلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي تُقدَّر بنسبة متوسطة سنوية قدرها 0,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتُقدَّر الكلفة التراكمية بحلول عام 2025 بنسبة 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالسيناريو المرجعي. ويمكن لهذه الكلفة أن تكون أعلى فعلياً إذا ما أُخذَت نواحٍ إضافية للتكامل التجاري في الاعتبار، مثل تجارة الخدمات وحركة تنقل رأس المال واليد العاملة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- علاقات التجارة العربية الأفريقية وبنيتها	23-6	3
ألف- البنية التجارية	9-6	3
باء- اتجاهات الصادرات والواردات	12-10	6
جيم- الاتفاقات التجارية	23-13	7
ثانياً- سيناريوهات التكامل التجاري العربي الأفريقي	47-24	9
ألف- المنهجية	33-24	9
باء- المسارات الممكنة لتعزيز التكامل التجاري العربي الأفريقي	39-34	11
جيم- النتائج	47-40	12
ثالثاً- الخلاصة	51-48	15

مقدمة

1- تبرم البلدان اتفاقات التكامل الإقليمي لأسباب أبرزها الأرباح الاقتصادية والاجتماعية التي تتوقع تحقيقها من التكامل، إلى جانب الاعتبارات السياسية. في المدى القصير، تحفّز هذه الاتفاقات التجارة والاستثمار على المستوى الأقاليمي؛ وفي المدى البعيد، تسمح بتوسيع السوق الإقليمية، ما يزيد من التنافسية ومن الملاءمة والكفاءة في تخصيص الموارد التي يعتبرها كثيرون أبرز مكونات التحول الاقتصادي. كما تتيح اتفاقات التكامل الإقليمي العديد من العوامل الخارجية الإيجابية التي تسهّل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

2- ولا يزال عدد قليل من البلدان النامية يعتمد على الاستعاضة عن الواردات. وقد بذلت هذه البلدان بمعظمها جهوداً حثيثة على مستوى السياسات المحلية لاستغلال الفرص التجارية والاستثمارية والمالية المفيدة التي تمهّد لمزيد من الاندماج في الاقتصاد الدولي.

3- وتتزايد الحاجة إلى إنشاء مناطق للتجارة الحرة في ما بين البلدان النامية عامة، ولا سيما بين المنطقة العربية والبلدان غير العربية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد انضمت بعض البلدان العربية، الموقعة أصلاً على اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى كتل أفريقية دون إقليمية، أو هي تسعى إلى الانضمام إليها.

4- وتركز هذه الورقة على الكلفة المترتبة على عدم تعزيز التكامل التجاري العربي الأفريقي، وتطرح سيناريوهات مختلفة حول تحسين التكامل وآثاره المحتملة. ويؤدي توسيع نطاق التدفقات التجارية بين المنطقتين وإنشاء روابط تجارية جديدة إلى توليد فرص النمو الاقتصادي والتنمية في كل منهما، من خلال زيادة فرص العمل، مثلاً، وتحسين التنافسية وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. والهدف من هذه الورقة إثراء النقاش حول كيفية مواءمة أولويات التجارة العربية الأفريقية مع السعي إلى إدماج اقتصاد المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي. ومن المهم ألا يتم تعزيز التكامل التجاري بين المنطقة العربية ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على حساب فرص التصدير إلى بلدان العالم الأخرى بل ينبغي أن يكمّل جهود المنطقة العربية في هذا الاتجاه.

5- وتتناول الورقة خصائص العلاقة بين المنطقتين والأداء التجاري في الآونة الأخيرة، وتحلل فوائد التكامل الإقليمي بين البلدان النامية. كما تعرض سيناريوهين ممكنين لتعزيز التكامل التجاري، مع مراعاة الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى التي تنفذها كل من المنطقتين. وتخلُص الورقة إلى مجموعة من التوصيات بشأن السياسات ذات الصلة.

أولاً- علاقات التجارة العربية الأفريقية وبنيتها

ألف- البنية التجارية

6- تختلف مجموعة البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اختلافاً شديداً عن مجموعة البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام 2016، بلغ عدد سكان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 225 مليون نسمة، والناتج المحلي الإجمالي 2.06 تريليون دولار أمريكي (أي بنسبة 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). وبلغ مجموع الصادرات من السلع والخدمات 583 مليار دولار (أي بنسبة 2.6 في المائة من الصادرات العالمية). أما مجموعة البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد بلغ عدد سكانها الإجمالي 1.03 مليار نسمة، وناتجها المحلي الإجمالي 1.68 تريليون دولار (أي بنسبة 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). ولم يتجاوز مجموع صادراتها من السلع والخدمات 382 مليار دولار (أي 1.5 في

المائة من الصادرات العالمية). وتُعتبر الموارد الطبيعية أبرز محرك للصادرات في المجموعتين، وتحديداً الوقود الأحفوري في بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والفلزات والمعادن والأخشاب في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتشارك الكتلتان ثلاثة بلدان أعضاء هي السودان وليبيا ومصر، التي هي أيضاً أعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد تقدمت كل من تونس والجزائر بطلب الانضمام إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتسعى المغرب إلى الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

7- وتتشابه الأنماط في الكتلتين لكنها لا تتطابق من حيث تركيبة الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لمختلف القطاعات (الشكل 1). وفي الكتلتين، تشكل القيمة المضافة لقطاع الخدمات أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يليها قطاعا الصناعة والزراعة.

الشكل 1- نسبة القيمة المضافة للزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (2016)

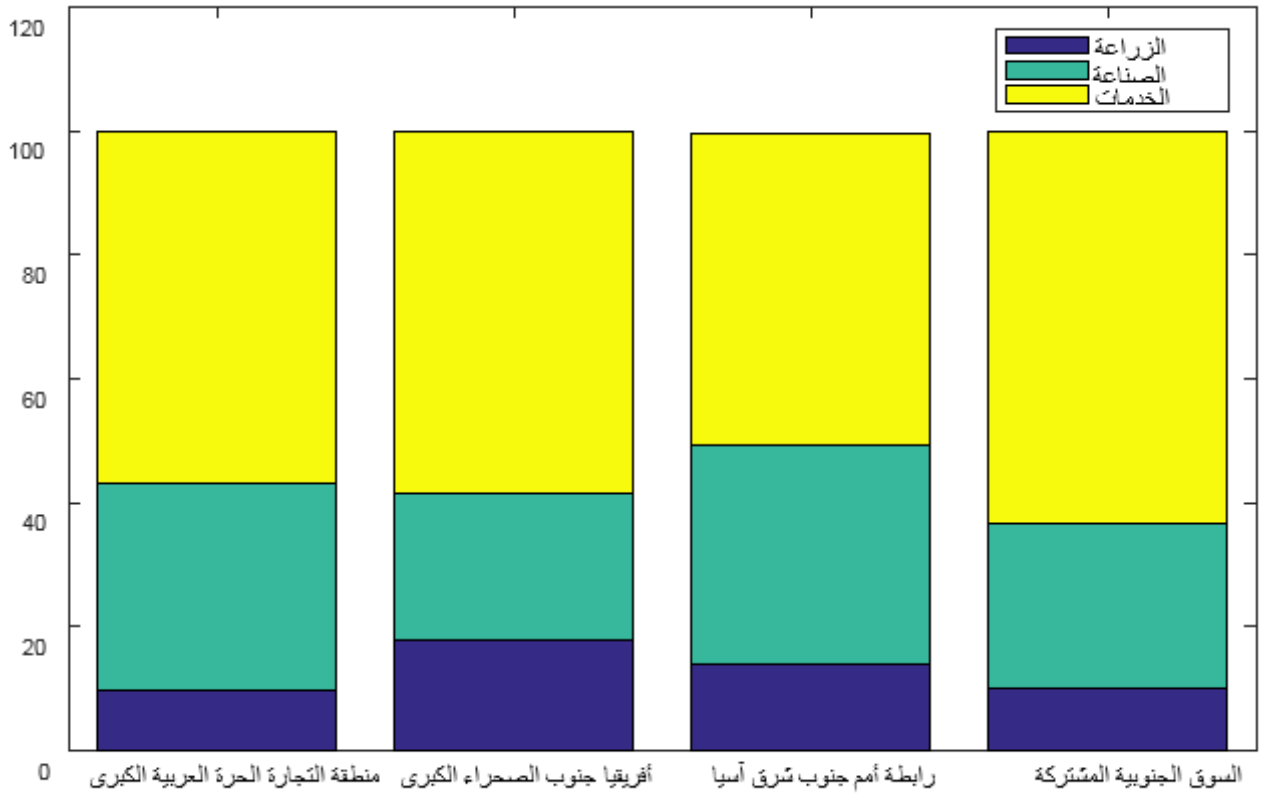

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.
https://data.worldbank.org/data/world-development-indicators-catalog.

ملاحظة: حيثما لا تتوافر البيانات لعام 2015، استُخدمَت آخر بيانات مسجلة (الجمهورية العربية السورية 2007، وفنزويلا 2013، وليبيا 2007). أما البيانات المتعلقة بالإمارات العربية المتحدة والعراق، فهي غير متوافرة.

8- وتواجه البلدان في المجموعتين العديد من التدابير غير الجمركية والحواجز التقنية التي تعيق التجارة، منها ضعف اللوجستيات والبنية التحتية للنقل، وتراخيص الاستيراد، وهي تُقاس عادة بوصفها تكاليف تجارية. كما أن تخليص الصادرات والواردات في الكتلتين يستغرق مدة أطول مما هو عليه الحال في مناطق أخرى (الشكل 2).

الشكل 2- مدة تخليص الصادرات والواردات (بالأيام) بحسب المناطق (2014)

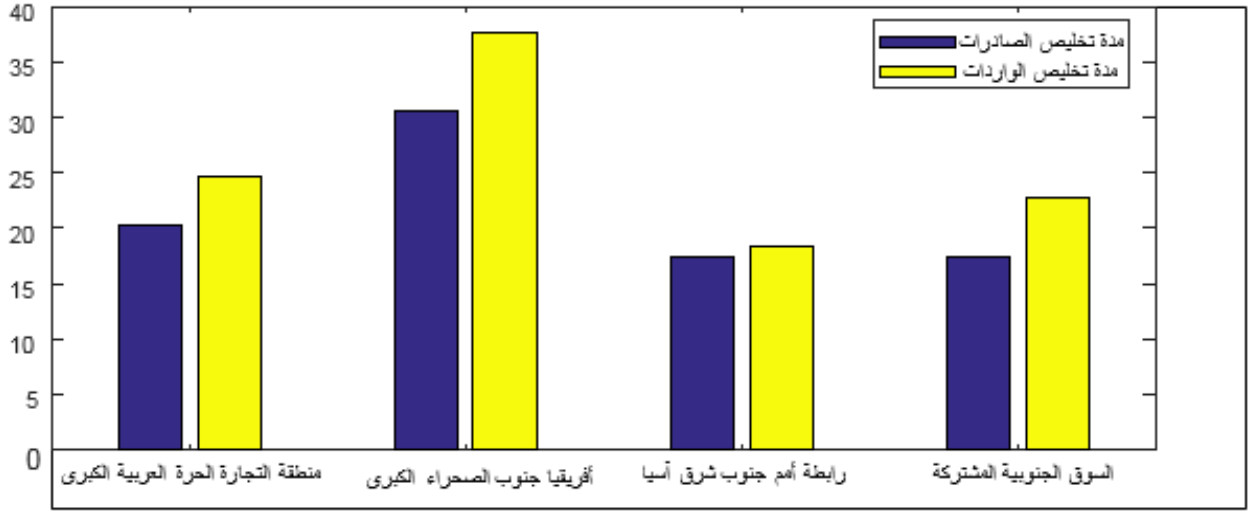

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية. https://data.worldbank.org/data/world-development-indicators-catalog.

9- وفي عام 2015، توجهت صادرات بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الصين أساساً (وشملت تحديداً الوقود الأحفوري) وإلى الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. واستحوذت "سائر بلدان العالم" على نسبة كبيرة من الصادرات. والأمر سيان بالنسبة للواردات (الشكل 4). ولم تسجل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوى 2 في المائة من مجموع صادرات وواردات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع أنها قريبة جغرافياً من المنطقة العربية، وتربطها علاقات تاريخية بالعديد من البلدان العربية، وتتشارك معها خطوط النقل والعضوية في بعض المنظمات الإقليمية. ومن الواضح أن بالإمكان توسيع هذه العلاقة التجارية التي لا تزال محدودة ولكنها واعدة جداً.

الشكل 3- وجهة صادرات بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2015 (النسبة المئوية من مجموع الصادرات)

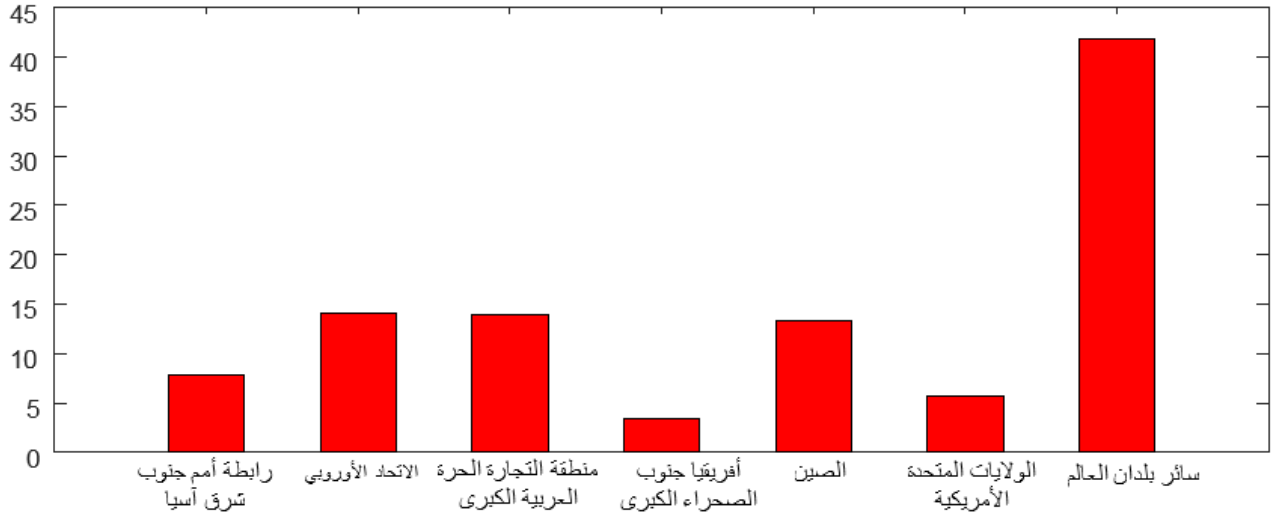

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية لمركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية، 2015. http://www.cepii.fr/cepii/en/bdd_modele/presentation.asp?id=1.

الشكل 4- مصدر واردات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2015
(النسبة المئوية من مجموع الواردات)

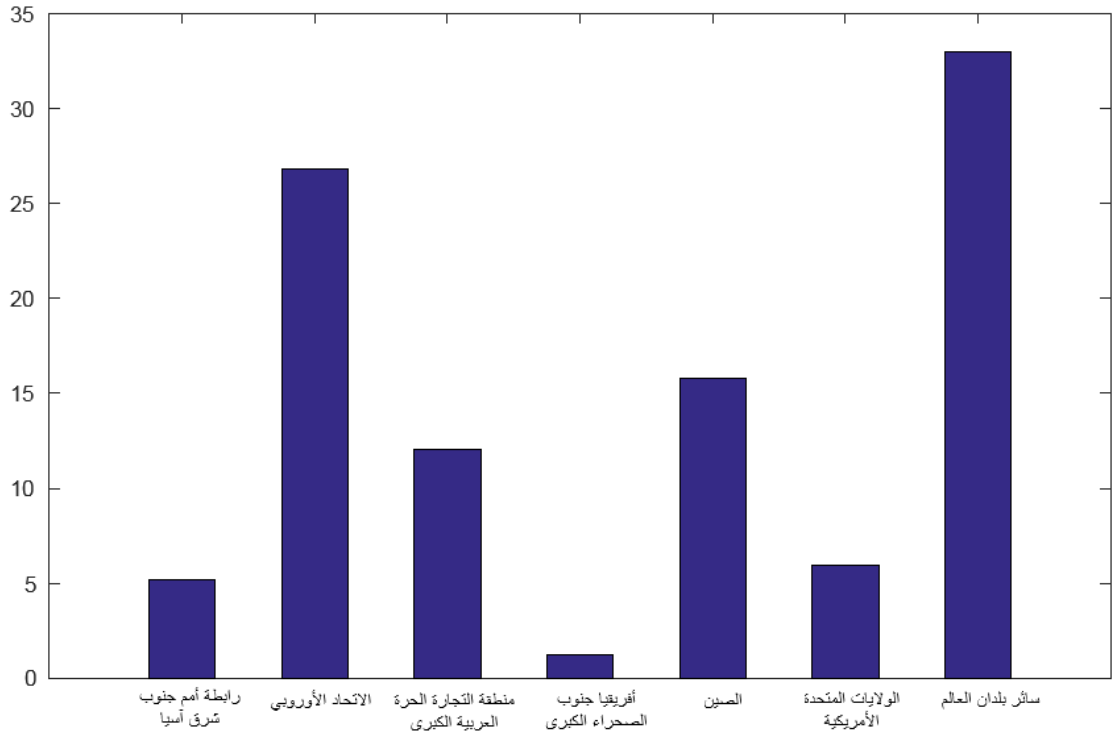

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية لمركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية، 2015 (الشكل 3).

ملاحظة: تشكل بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا ما يُعرَف بالاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

باء- اتجاهات الصادرات والواردات

10- بلغت نسبة صادرات الوقود الأحفوري في عام 2015 أكثر من 80 في المائة من الصادرات العربية، وتوجهت بمعظمها إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. أما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقاربت صادرات الوقود الأحفوري نسبة 20 في المائة من مجموع الصادرات وكانت وجهتها الأولى الاتحاد الأوروبي، مع أنها تدفقت أيضاً إلى الصين والولايات المتحدة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبلدان أفريقية أخرى.

11- ولكن ما يساعد على توليد الدخل وفرص العمل ويُسهم في التحول الهيكلي هو إنتاج وتصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية مثل الآلات والأجهزة الإلكترونية والمنسوجات وغيرها من السلع المصنَّعة. والمجال متاح في المنطقتين لزيادة التنويع في الإنتاج في تلك القطاعات ذات القيمة المضافة، التي تتوفر لها بالفعل أسواق محتملة للتصدير، ولو محدودة حتى الآن.

12- وتمثل الآلات والأجهزة الميكانيكية والمعدات الكهربائية مع قطعها وتوابعها نسبة 20 في المائة تقريباً من واردات بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتأتي نسبة ضئيلة جداً من هذه الواردات من إحدى هاتين المنطقتين.

جيم- الاتفاقات التجارية

13- عقدت المنطقة العربية عدة اتفاقات للتجارة الحرة داخل المنطقة وخارجها، تشمل الاتفاقات دون الإقليمية بين البلدان المجاورة، واتفاقات التجارة الحرة على مستوى المنطقة، والترتيبات الثنائية مع أطراف ثالثة. وكان هدف العديد من هذه الاتفاقات تعزيز التكامل بين البلدان العربية والمنافسة في السوق العالمية. وتعكس الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل العربي رغبة في تجميع الأسواق واليد العاملة ورأس المال وغيرها من الموارد في سبيل تحسين التنافسية في الأسواق العالمية وتطوير قدراتها الإنتاجية.

14- ومن بين 18 بلداً عضواً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حصل 13 بلداً على عضوية منظمة التجارة العالمية وأربعة بلدان أخرى على مركز مراقب فيها. وأبرم الاتحاد الأوروبي مع العديد من الدول العربية اتفاقات إقليمية أو هو في صدد التفاوض عليها من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية، واتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الاتفاقات الثنائية. والهدف من الاتفاق الأوروبي المتوسطي، الذي وُقع أولاً في عام 1995، ربط بلدان الاتحاد الأوروبي بالبلدان غير الأوروبية في جنوب المتوسط، التي تشمل عدة أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]. وأُطلقَت مبادرة جديدة لإحياء مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي، المتوقفة منذ عام 2008، في سبيل إبرام اتفاق للتجارة الحرة بحلول عام 2020.

15- وبدلاً من إبرام اتفاقات إقليمية، تسعى الولايات المتحدة إلى إرساء عدة علاقات تجارية ثنائية مع البلدان العربية لأغراض سياسية واقتصادية في إطار مبادرتها الجديدة للشرق الأوسط[2]. وقد وقعت عدة بلدان عربية، مثل تونس والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، على اتفاقات تجارية ثنائية مع تركيا التي تتفاوض أيضاً على صفقات تجارية مع بلدان أخرى في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

16- وتعود جذور مبادرات التكامل الاقتصادي العربي إلى اتفاق تسهيل التدفق التجاري والتنمية الذي أبرمته جامعة الدول العربية في عام 1981. وبعد ذلك، أبرمت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي وقع عليها أربعة عشر بلداً في عام 1997، وبلغ عدد البلدان الموقعة عليها اليوم 18 بلداً. وبحلول عام 2005، خُفضَت الرسوم الجمركية على مجموعة من القطاعات، من الزراعة إلى الصناعة التحويلية، بعدما كانت تُمنح عدة إعفاءات على أساس كل بلد على حدة. ومع مرور الوقت، أُزيلَت هذه الرسوم الجمركية وأصبحت جميع السلع اليوم معفاة منها بموجب ترتيبات متعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولكن التجارة البينية العربية لا تزال تشهد ركوداً نتيجة تعدد القيود غير الجمركية، وعدم إدراج الخدمات في الاتفاق، وعدم كفاية وصلات النقل، وتردي الحوكمة الاقتصادية، وتدني التنويع في اقتصادات المنطقة. وبين عامَيْ 2000 و2013، لم تتجاوز نسبة التجارة البينية 11.5 في المائة من مجموع التجارة في المنطقة العربية، مقارنة بنسبة 55.9 في المائة في الاتحاد الأوروبي، و23 في المائة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

17- وكانت الدول العربية قد بدأت مفاوضات بشأن ترتيبات للتكامل أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقضي بإنشاء اتحاد جمركي عربي، وكان من المقرر إطلاق هذا الاتحاد في عام 2015. فارتأت الدول العربية في ذلك العام أن تكون عملية التنفيذ أكثر تدرجاً، وقررت تأجيل الإطلاق إلى عام 2017، على أمل أن

(1) تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب.

(2) تشمل هذه البلدان الأردن والبحرين وعُمان والمغرب.

يُسهم هذا الاتحاد في سدّ العديد من الثغرات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.

18- وتفاوضت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشأن عدة اتفاقات تجارية إقليمية ودون إقليمية إضافة إلى اتفاقات ثنائية مع بلدان ومناطق أخرى. واستُلهمَت هذه الاتفاقات من الرؤية المحددة في معاهدة أبوجا لعام 1991 المتعلقة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي تنص على دور التكامل في تعزيز النمو والتصنيع واستحداث فرص العمل. والهدف الأسمى لهذه المعاهدة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية. وقد أُحرز تقدم ملحوظ على المستوى دون الإقليمي مع إنشاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي توثّق الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدان المجاورة. ويتزايد الترابط تدريجياً بين هذه الاتفاقات ويتوسع نطاقها من خلال منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وكان للاتفاقات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة وغيرها آثار على طبيعة السلع المتداولة وظهرت مفاعيلها الإنمائية الإيجابية في جميع أنحاء القارة.

19- حتى الآن، حصل 41 بلداً أفريقياً على عضوية منظمة التجارة العالمية وستة بلدان أخرى على مركز مراقب فيها[3]. ويسعى الاتحاد الأوروبي منذ عام 2002 إلى توقيع اتفاقات شراكة اقتصادية بشكل أساسي على المستوى دون الإقليمي من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأحياناً مع فرادى البلدان الأعضاء في جماعة اقتصادية إقليمية معينة. ويتيح الاتحاد الأوروبي دخول جميع منتجات البلدان أو المناطق الموقعة على اتفاقات شراكة اقتصادية إلى أسواقها من دون فرض رسوم جمركية أو حصص، وإلى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تلتزم بفتح ما لا يقل عن ثلاثة أرباع أسواقها إلى الاتحاد الأوروبي. والهدف من اتفاقات الشراكة الاقتصادية فتح أسواق الاتحاد الأوروبي وشركائه من البلدان الموقعة.

20- وبموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا، نظرت الولايات المتحدة مع 40 بلداً مؤهلاً في الفرص المتاحة لتصدير السلع ذات القيمة المضافة من أفريقيا، وذلك من قطاعات مختلفة تشمل الزراعة والآلات والمنسوجات. وبموجب هذا القانون، يمكن للبلدان المؤهلة إيصال السلع من دون رسوم جمركية إلى أسواق الولايات المتحدة، من دون المعاملة بالمثل في التصدير من الولايات المتحدة إلى أفريقيا، وهذا ما يميّزه عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية ويتيح مجالاً أوسع لنموّ الصناعات الأفريقية. ووفقاً لدراسة أجراها معهد بروكنغز (Brookings) في عام 2012، ارتفعت قيمة الصادرات من خارج قطاع الطاقة من أفريقيا إلى الولايات المتحدة من 1.2 مليار دولار إلى 4.5 مليار دولار في الأعوام العشرة التي تلت إقرار ذلك القانون في عام 2001. وقواعد المنشأ في قانون النمو والفرص في أفريقيا هي أكثر مرونة من تلك التي تنص عليها الاتفاقات الإقليمية المبرمة في إطار مفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية. ففي قطاع المنسوجات مثلاً، يتيح القانون استخدام الأقمشة من أي منشأ.

21- وشهدت الصين زيادة ملحوظة في علاقات التجارة والاستثمار مع شركائها في أفريقيا، وقد أبرمت اتفاقات ثنائية مع بعض البلدان الأفريقية، ولكنها كثيراً ما تركز على زيادة وصول السلع المصنعة من الصين إلى أفريقيا لقاء سلع أولية وما يرافقها عادة من استثمارات في البنية التحتية وغيرها من المجالات في البلدان الأفريقية لتسهيل التجارة.

22- وفي القمة الثامنة عشرة للاتحاد الأفريقي في عام 2012، وافق رؤساء الدول الأفريقية على المشروع الطموح لمنطقة التجارة الحرة القارية بهدف تأسيسها بحلول عام 2017. ولاحظت الدول المشاركة في القمة أن الحواجز التي تعيق التجارة، رسمية كانت أم غير رسمية، هي أقسى بين البلدان الأفريقية منها بين أفريقيا

(3) من بينها الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتسبة أيضاً إلى الاتحاد الأفريقي.

والشركاء الخارجيين. وتعهدت الدول الأعضاء بتحفيز التجارة الإقليمية بنسبة تتراوح بين 25 و30 في المائة في العقد التالي. وفي عام 2014، دعا الاتحاد الأفريقي إلى بدء المفاوضات الرسمية بشأن تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية في عام 2015.

23- ويعترف الاتحاد الأفريقي بثماني جماعات اقتصادية إقليمية مختلفة ومتداخلة. وتركز هذه الورقة على الجماعات الثلاث التي اجتمعت لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وهي: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي تأسست في عام 1994 وضمّت 19 دولة عضواً، وأطلقت منطقتها التجارية الحرة في عام 2000، وكان من المقرر إنشاء اتحاد جمركي لهذه المنطقة إلا أن ذلك لم يتحقق لأن بلدان المنطقة لديها مستويات جمركية متباينة ولم تعتمد تعريفة خارجية موحدة؛ وجماعة شرق أفريقيا التي تأسست في عام 2000 انطلاقاً من مجموعة سابقة من بلدان شرق أفريقيا، وانضم إليها أعضاء جدد في عام 2007، وقد أسست هذه الجماعة منطقة تجارية حرة واتحاداً جمركياً، وتسعى إلى إنشاء سوق مشتركة؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تأسست في عام 1993 وضمّت 15 دولة عضواً، وأنشأت منطقة تجارية حرة في عام 2008، لا تشارك فيها جميع الدول الأعضاء ونشب بينها خلاف حول الحاجة إلى اتحاد جمركي في ظل وجود أقوى اتحاد في القارة الأفريقية، وهو الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

ثانياً- سيناريوهات التكامل التجاري العربي الأفريقي

ألف- المنهجية

24- لا يكفي التحليل النظري لقياس تبعات السياسات التجارية، بل يقتضي ذلك أدوات حسابية أيضاً. وتُستخدَم لهذه الغاية عادة نماذج التوازن العام القابل للحوسبة، التي تكمن ميزتها الرئيسية في دمج قواعد البيانات الفعلية المفصلة والمتسقة ضمن إطار سليم نظرياً. وللنماذج دور هام في تحليل الترابط بين السياسات على المستوى الإقليمي أو العالمي، ولكن إنشاءها يتطلب استخدام افتراضات تبسّط خصائص كل اقتصاد للتعويض عن نقص المعلومات القابلة للمقارنة حول مختلف البلدان. أما النماذج القطرية، فتتيح استخدام بيانات إحصائية أكثر ثراء ودقة بشأن خصائص الاقتصاد في كل بلد، وهي أكثر ملاءمة لتحليل الآثار المحلية لمختلف الإصلاحات.

25- ويتضمن هذا القسم عرضاً لسيناريوهين ممكنين لتعزيز التكامل التجاري بين المنطقة العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وما قد ينجم عنهما من آثار من حيث شروط التبادل التجاري والنمو وتنويع الصادرات، وكذلك المخاطر المحتملة لتحويل التجارة بين بلدان المنطقتين وسائر شركائها في العالم.

26- ونموذج المحاكاة المستخدم للسياسات التجارية مشتق من نموذج Linkage الذي أعده مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع أن هذا النموذج يعطي وصفاً مبسطاً لاقتصادات أبرز المناطق والبلدان في العالم، يمكن استخدامه لتقدير مدى تأثر شروط التبادل التجاري بانخفاض التعريفات في التبادل التجاري بين المنطقتين. ونموذج Linkage هو نموذج تطبيقي متحرك للتوازن العام. وقد استندت معايرة هذا النموذج إلى سنة الأساس 2011، وتغطي نتائجه الفترة 2018-2025. كما أن هيكليته المتحركة تكرارية، لذا يُستكمل باتباع خطوات مرحلية، ما يخفض إلى حد كبير عدد المتغيّرات أو الأبعاد التي تؤخذ في الاعتبار في استخلاص نتائج النموذج.

27- وفي إطار هذا النموذج، يُفترَض ثبات عائدات الحجم في الإنتاج في جميع القطاعات. ويختار المنتجون المزيج الأمثل من السلع الوسيطة ورأس المال واليد العاملة لإنتاج السلع مع مراعاة المرونة في استبدال عوامل

الإنتاج بعوامل أخرى خارجية. وفي ما يتعلق بالإنتاج، يختلف هذا النموذج عن النماذج المعيارية بطريقتين. أولاً، للطاقة دور بارز في هيكلية الإنتاج في جميع القطاعات. ويمكن استبدال عوامل الإنتاج الأخرى بالطاقة واختيار المزيج الأمثل من الوقود وفقاً للعلاقة بين أسعار الوقود النسبية والتكنولوجيا. ثانياً، يميّز هذا النموذج بين رأس المال القديم (أو المركّب) ورأس المال الجديد. وتكون إمكانات الاستبدال في حالة رأس المال القديم أقل مما هي في حالة رأس المال الجديد. وكلما ارتفع معدل الاستثمار في الاقتصاد تزايدت المرونة لأن حصة رأس المال الجديد تكون أعلى.

28- ويعود دخل جميع عوامل الإنتاج إلى أسرة معيشية واحدة تمثيلية. وتشتري الأسر حزمة مثلى من السلع، وفقاً لنظام الطلب "ستون-غيري" (Geary-Stone) المعدل الذي يُعرَف باسم نظام الإنفاق الخطي الموسع. ويُدرَج مستوى الادخار مباشرة في عملية صنع القرار للأسر المعيشية.

29- وتجمع الحكومة الإيرادات الضريبية من الأسر المعيشية إضافة إلى مجموعة من الضرائب غير المباشرة (بما فيها الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والتعريفات الجمركية على الواردات). ويُحدَد مجموع النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتُستخدَم دالة الإنفاق ذات المُعامل الثابت لتحديد المشتريات القطاعية. ومن قواعد إقفال النموذج، تحديد قيمة ثابتة لنسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويُعتبر جدول الضرائب المباشرة للأسر المعيشية عاملاً داخلياً في بلوغ الهدف المحدد.

30- وتفترض تجارة السلع والخدمات أن السلع تتباين حسب منطقة المنشأ ("فرضية أرمينغتن" Armington). وكلما تزايد التجانس في تعريف السلع، ارتفعت المرونة في استبدال السلع المحلية بالسلع المستوردة. كما يدل تدني درجة الاستبدال على أن تكاليف النقل باهظة جداً.

31- ويميّز النموذج بين أربعة أسعار مختلفة للتبادل التجاري: أسعار ما قبل التسليم على ظهر السفينة أو pre-FOB (أي أسعار المنتِج)، وأسعار التسليم على ظهر السفينة أو FOB (أي الأسعار على الحدود)، والأسعار الشاملة للتكلفة والشحن والتأمين أو CIF (بما فيها هوامش النقل والتجارة الدولية)، والأسعار ما بعد الأسعار الشاملة للتكلفة والشحن والتأمين أو post-CIF (بما فيها التعريفات الجمركية على الواردات). وتتباين جميع الأسعار حسب منطقة المنشأ والمقصد. وتنطبق قاعدة الإقفال على الميزان التجاري (أو ميزان رأس المال). فالميزان التجاري ثابت في كل فترة زمنية ولكل منطقة. ويُحقَق التوازن في الحساب الجاري من خلال تحديد سعر الصرف الحقيقي على المستوى الداخلي. فعندما تخفَّض التعريفات الجمركية مثلاً، ينكمش سعر الصرف الحقيقي لأن تزايد الواردات ينبغي أن يقابله تزايد في الصادرات.

32- وتُرصد الديناميات من خلال تغيير معروض العوامل والإنتاجية. ونمو العمل والحجم السكاني هما من العوامل الخارجية. ويعادل المخزون الرأسمالي لكل فترة المخزون الذي تقلّص في الفترة السابقة زائداً الاستثمار الجديد. ويُفترَض أن يكون المعروض الإجمالي للأراضي متوفراً بكمية ثابتة مع أن الطلب الفعلي قد يكون أقل من الحد الأقصى للمعروض المتاح.

33- وتتم معايرة الإنتاجية في سيناريو مرجعي لتحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي. ويتم الانطلاق من افتراض أساسي هو ثبات النمو المتوازن، أي نسبة العمل إلى رأس المال (بوحدات كفاءة). وتُعتبَر إنتاجية العمل عاملاً خارجياً بحيث ينمو العمل بوحدات كفاءة تعادل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتُحدَد إنتاجية رأس المال المتبقية، بما يتماشى مع توقعات العمل والناتج المحلي الإجمالي. ويُعتبَر تحسين كفاءة الطاقة من العوامل الخارجية. وتُحدَد الإنتاجية في القطاع الزراعي أيضاً بفعل عوامل خارجية المنشأ.

باء- المسارات الممكنة لتعزيز التكامل التجاري العربي الأفريقي

34- نظراً إلى تعدد وتشعّب اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والأقاليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم العربي، من المهم الإشارة إلى الاتفاقات المعقودة بين المنطقتين ومدى مساهمتها في التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة الثلاثية والاتحاد الجمركي العربي ومنطقة التجارة الحرة القارية. والاتفاق الإقليمي الذي يجمع اليوم عدة دول أعضاء من المنطقتين هو السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبالمعنى الأوسع منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وتضم السوق المشتركة 19 دولة عضواً، من بينها السودان وليبيا ومصر التي تنتمي أيضاً إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد تقدمت كل من تونس والجزائر بطلب للانضمام إلى السوق المشتركة. والمغرب بصدد الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تضمّ 15 دولة عضواً من غرب أفريقيا. ويمكن لانضمام المغرب إلى هذه الجماعة أن يشجع بلداناً عربية أخرى على أن تحذو حذوها.

35- وتتألف منطقة التجارة الحرة الثلاثية من 26 دولة عضواً. وقد شهدت في الأعوام الماضية نمواً ملحوظاً وأداءً تجارياً قوياً. وكان نمو التجارة الإقليمية في منطقة التجارة الحرة الثلاثية أسرع من نمو التبادل التجاري مع سائر بلدان العالم. ويقضي تنفيذ منطقة التجارة الحرة الثلاثية في مراحله الأولى بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ولكنه يتيح المشاركة المتباينة بين الدول الأعضاء حسب خصائص كل منها. ولا بد من معالجة عدد من المسائل قبل أن تصبح منطقة التجارة الحرة الثلاثية منفذة بالكامل، ومنها غياب قواعد المنشأ الواضحة والآلية اللازمة لتسوية النزاعات، ما حال دون تنفيذ الاتفاق الذي يرعى إنشاء هذه المنطقة من قبل جميع الدول الأعضاء. وعند الجمع بين منطقة التجارة الحرة الثلاثية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يمكن أن تحقق الدول الأعضاء مكاسب اقتصادية هامة من حيث توليد الدخل وفرص العمل الأكثر إنتاجية، وكذلك زيادة تنويع اقتصاداتها.

36- ومن المهم النظر في الآثار التي ستنعكس على المنطقة العربية عند التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى أو منطقة التجارة الحرة الثلاثية. فانضمام الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مثلاً، يمكن أن يقوّض مشروع الاتحاد الجمركي العربي. وتُطرح تساؤلات أخرى في حال نُفّذ مشروع منطقة التجارة الحرة القارية وتزايد التكامل بين المنطقتين. يمكن القول إن توطيد الروابط التجارية مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيكون مفيداً للمنطقة العربية ولكنه لن يحدث فيها تحوّلاً. وينبغي ألا تهمل المنطقة العربية فرص التصدير المربحة إلى سائر بلدان العالم. وباختصار، ينطوي تعزيز التكامل مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على منافع وتكاليف لا بد من تقييمها.

37- وتهدف التقديرات الكمية إلى الإجابة عن سؤالين: ما هو الأثر النسبي للمسارات الممكنة للتكامل التجاري العربي، وأي من هذه المسارات يولّد أعلى مكاسب إنمائية؟ واستناداً إلى السياسة التجارية الحالية في البلدان العربية، بوصفها الخط الأساس، تنظر هذه الورقة في سيناريوهين ممكنين.

38- يفترض السيناريو الأول إنشاء اتحاد جمركي فعال بين البلدان المعنية بالشراكة الأوروبية المتوسطية كخطوة أولى نحو تفعيل الاتحاد الجمركي العربي. وبهذه الطريقة، تبرم جميع البلدان العربية المعنية بالشراكة الأوروبية المتوسطية اتفاقات تجارية حرة مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتركيا والولايات المتحدة. في البداية، يجري العمل تدريجياً على إزالة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من هذه البلدان الشريكة بحلول عام 2020. ثم تنشئ البلدان العربية المعنية بالشراكة الأوروبية المتوسطية بحلول عام 2025 اتحاداً جمركياً مع مراعاة أدنى التعريفات الجمركية التي تعتمدها البلدان الأعضاء في إعلان أغادير (وهو

اتفاق تجارة حرة بين الأردن وتونس ومصر والمغرب). وبعدها يتم توسيع نطاق الاتحاد الجمركي ليشمل سائر البلدان العربية، ما سيؤدي إلى تفعيل الاتحاد الجمركي العربي. ومع أن مسارات أخرى تصبّ في هذه الغاية كانت ولا تزال قيد الدراسة، قد يكون هذا النَهج من أكثر المقترحات عملياً بما أن الأردن وتونس وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب قد وقّعت جميعها على اتفاقات تجارية حرة مع الاتحاد الأوروبي. كما بدأت الجزائر والجمهورية العربية السورية وليبيا مفاوضات لإبرام مثل هذه الاتفاقات، مع أن النزاع في كل من الجمهورية العربية السورية وليبيا قد حال دون إحراز تقدم منذ عام 2011.

39- وبموجب السيناريو الثاني، يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي العربي مباشرةً إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وتوسيع الأفضليات التجارية لتشمل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبحلول عام 2025، تؤسَس منطقة تجارة حرة عربية أفريقية بعد أن تكون قد مهدت لها منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وفي الوقت عينه، يتم توسيع نطاق اتفاقات التجارة الحرة التي تبرمها بعض البلدان العربية ليشمل جميع البلدان العربية. وفي إطار هذا السيناريو، تنخفض كلفة التجارة (باستثناء التعريفات الجمركية) بنسبة 5 في المائة سنوياً بين عامَيْ 2018 و2025.

جيم- النتائج

40- في السيناريو الذي يفترض أن من الممكن إنشاء الاتحاد الجمركي العربي ومنطقة التجارة الحرة القارية بدءاً من عام 2019، نركّز على المنافع التي قد تعود على البلدان العربية والمناطق دون الإقليمية إثر تعزيز التكامل في ما بينها ومع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعرض النموذج من خلال المحاكاة الآثار الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها إضافة إلى تخفيض تكاليف النقل داخل المنطقة العربية ومع الشركاء الآخرين، وتحديداً الاتحاد الأوروبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والولايات المتحدة. وتعرض المحاكاة أثر عمليات التكامل التي لا تقتصر على التبادل التجاري بين البلدان العربية. وتشير النتائج إلى زيادة (أو انخفاض) في العديد من المتغيّرات التابعة في الإطار الزمني الذي يتناوله النموذج. وتبين الأشكال 5 و6 و7 النتائج بالنسبة إلى المنطقة العربية.

الشكل 5- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي ومجموع الواردات والصادرات في المنطقة العربية (متوسط التغيّر السنوي بالنسبة المئوية، 2018-2025)

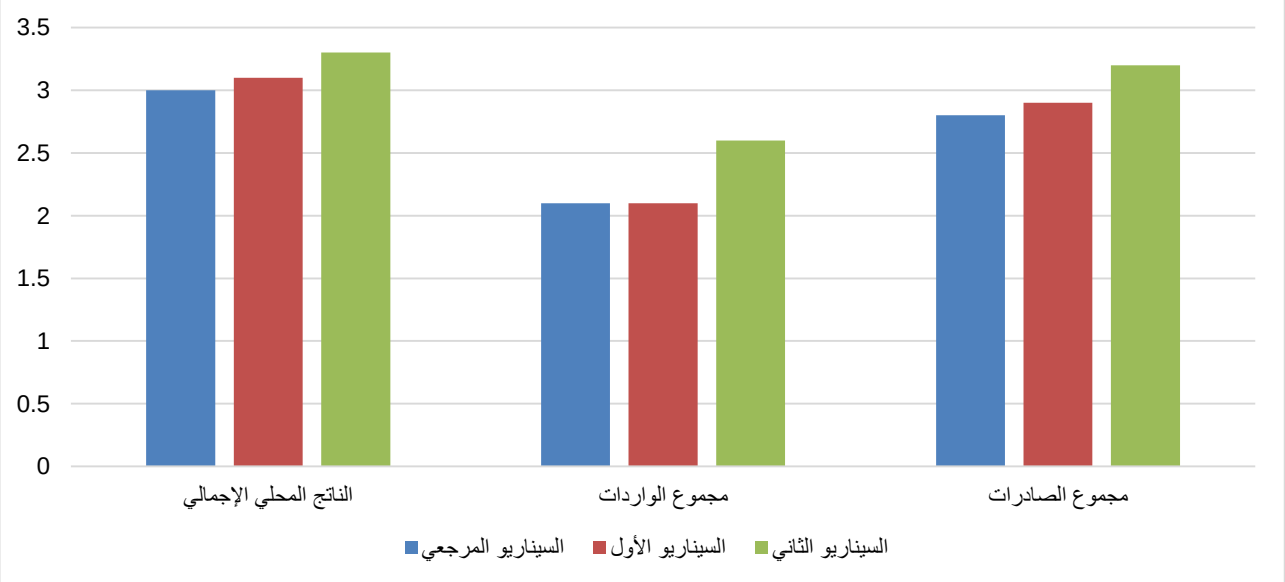

الشكل 6- الأثر على الاستهلاك الخاص والاستثمارات
(متوسط معدل النمو السنوي، 2018-2025)

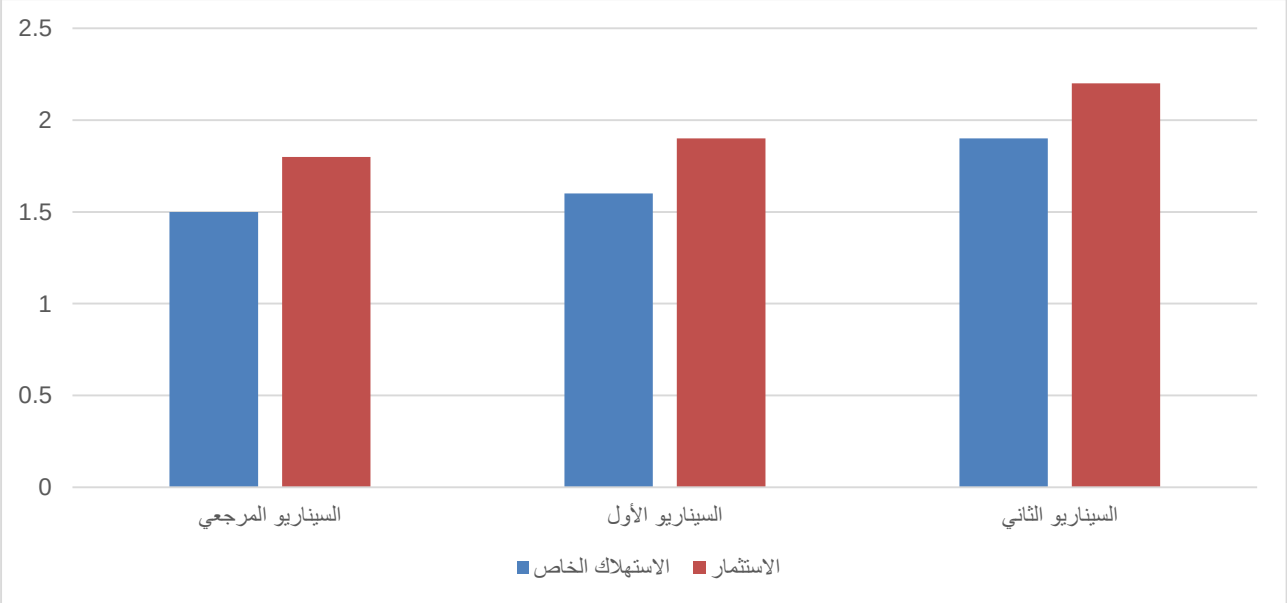

الشكل 7- الأثر على معدلات البطالة حسب المهارات
(متوسط التغيّر السنوي بالنسبة المئوية، 2015-2025)

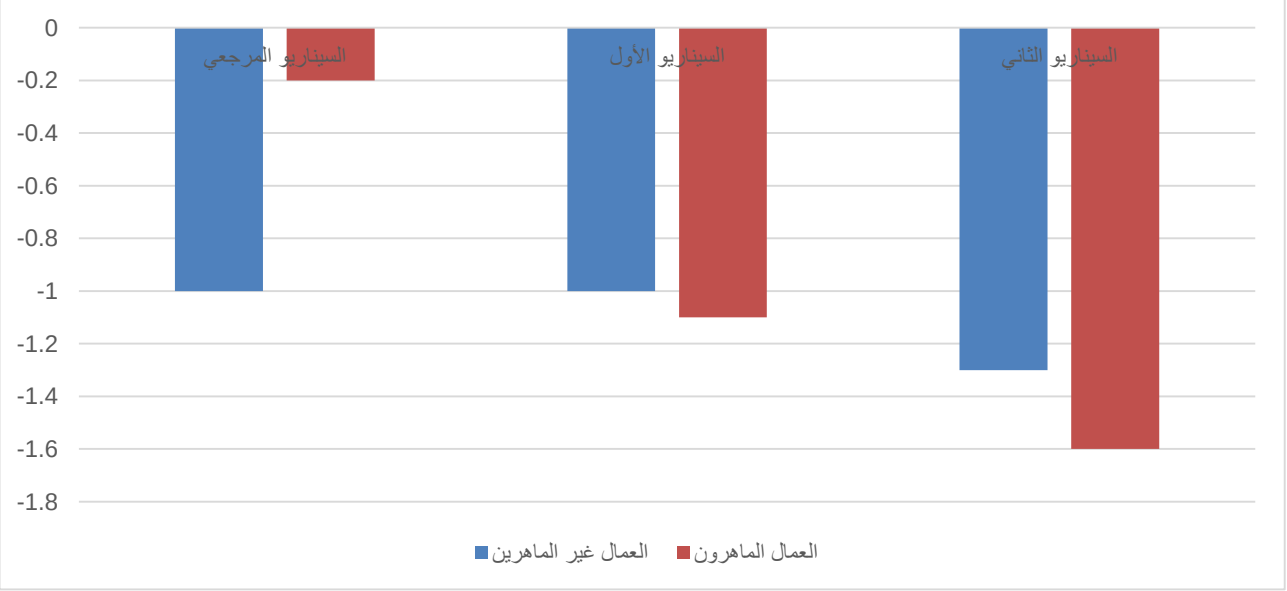

41- في السيناريوهين الأول والثاني، لا تتغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بل تبقى 3.1 في المائة و3.3 في المائة سنوياً، مقارنة بنسبة 3 في المائة في السيناريو المرجعي، بين عامَيْ 2018 و2025. وتشهد المتغيّرات التجارية ارتفاعاً طفيفاً في السيناريو الأول، وزيادة ملحوظة في السيناريو الثاني. كما يلاحَظ تحسّنٌ ملحوظ في الاستهلاك الخاص والاستثمار والإيرادات الضريبية في السيناريوهين الأول والثاني، مع مكاسب أعلى في

السيناريو الثاني. ويسجل معدل بطالة اليد العاملة الماهرة انخفاضاً معتدلاً في السيناريو المرجعي والسيناريو الأول، وتراجعاً أكبر في السيناريو الثاني.

42- وتشير النتائج إلى تغيّرات في الصادرات والواردات لجميع المنتجات التي يشملها النموذج عندما تخفّض جميع البلدان العربية على نحو موحّد التعريفات الجمركية على المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتركيا والولايات المتحدة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعطي النتائج فكرة عن نوع السلع التي يمكن للبلدان العربية أن تتخصص في إنتاجها، وأنواع المنتجات التي ستناسب الطلب المحلي نتيجة تحرير التبادل التجاري مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

43- وستشهد المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس تغيّرات هامة في التداول التجاري. ففي هذه القطاعات، تصدّر بلدان عربية عديدة منتجات نهائية وتستورد منتجات وسيطة. ويؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى تشجيع تجارة المواد الأولية والسلع التامة الصنع بين بلدان المنطقة. والخاسر الأبرز في عملية تعزيز التكامل العربي الأفريقي هي تركيا. ويُعتبر حوالى 20 في المائة من التبادل التجاري الإضافي (أي استحداث الفرص التجارية) بين البلدان العربية والأفريقية تحولاً عن الواردات التركية. كما ستتأثر الصادرات المصرية إلى أفريقيا لأن العديد من البلدان العربية ستتمكن من التصدير إلى البلدان الأفريقية تماماً مثل مصر التي تتيح لها عضويتها في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التصدير إلى أفريقيا.

44- إذاً من الواضح أن تعزيز التكامل داخل المنطقة العربية من خلال إنشاء اتحاد جمركي عربي وبين المنطقة والشركاء الخارجيين عبر شمولهم بالتفضيلات التجارية، ولا سيما من خلال توثيق التكامل العربي الأفريقي، يحقق مكاسب. ونتيجة إبرام اتفاقات التجارة الحرة مع الشركاء التقليديين بموجب السيناريو الأول، تخضع أبرز المتغيّرات في الاقتصاد الكلي لضغوط إيجابية طفيفة، ولكن الفرق أوضح في السيناريو الثاني، حيث تتزايد حركة الواردات والصادرات، وتؤثر على نحو غير مباشر في العمالة الماهرة وغير الماهرة. ويعود السبب في عدم تحول المكاسب المحققة في فرص العمل إلى مكاسب هامة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الوقود الأحفوري يهيمن على الصادرات إلى البلدان غير الأفريقية. ولاستحداث فرص العمل، يُستحسَن تعزيز التبادل التجاري بين المنطقة العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجال الصناعة التحويلية بدلاً من السلع.

45- ولمعرفة نتائج الاستيراد والتصدير ينبغي إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للعلاقات التجارية بين المنطقة العربية وشركائها. وفي إطار السيناريو الثاني، مثلاً، يبدو أن عدة دول عربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قادرة على الاستفادة من تزايد التبادل التجاري مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومن زيادة التصدير إليها. ويمكن الاستنتاج بأن البلدان العربية قادرة على الاستفادة من هذه العلاقات التجارية الجديدة أكثر من نظيراتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لما للبلدان العربية من درجة أعلى من القدرات والتنويع في قطاع الصناعة مقارنة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

46- وستحدّ البنية التحتية أو غيابها من المنافع التي قد تنجم عن التكامل الإقليمي. وكون المؤسسات ضعيفة والسياسات غير ملائمة سيسهم في تقطيع الأوصال بين البلدان، كما أن وزارات التجارة والنقل والمالية والهيئات التنظيمية ذات الصلة في العديد من بلدان المنطقتين غير مهيئة لتشجيع التبادل التجاري من خلال تعزيز التكامل. ويشكل تردّي الطرق والموانئ أحد أسباب تأخر حركة الاستيراد والتصدير. فأكثر من نصف حالات التأخير في الشحن يُعزى إلى عوامل غير مادية أو إلى إجراءات إدارية تُعرَف باسم البنية التحتية غير المادية. وتشمل هذه الحالات التأخير في التخليص الجمركي وتفتيش الحمولات والبضائع المنقولة براً وغيرها من الضوابط المرتبطة بنقل البضائع. وتنجم هذه الإجراءات الإدارية عن السياسة التجارية.

47- إن بلداناً عربية عدة لا تستفيد من موقعها، وتعتمد سياسات وممارسات تعيق تعزيز التكامل بدلاً من أن تسهّله. وكثيراً ما لا يُترجَم إعلان البلدان العربية والأفريقية عن التزامها بتعزيز التكامل إلى واقع ملموس. وترزح عدة بلدان عربية تحت عبء الإجراءات الجمركية المعقدة وغير الكفوءة التي تؤخر حركة السلع، وسياسات النقل الداخلي التي تحافظ على ترتيبات النقل غير التنافسية أو تحميها، والتكاليف الباهظة للإجراءات الإدارية التي تنظم حركتَي النقل والتجارة. وتشير التقييمات التي أُجريَت في الآونة الأخيرة إلى أن تكاليف اتفاقات التجارة الحرة التي تتكبدها البلدان العربية ناجمة بمعظمها عن السياسات المحلية وليس عن الاتفاقات بحد ذاتها.

ثالثاً- الخلاصة

48- يؤكد التحليل المكاسب والآثار الإيجابية الأخرى التي يتيحها تكاثر اتفاقات التجارة والتكامل الإقليمي في جميع أنحاء المنطقة العربية، وأهمية ربط أثرها المحفّز للتجارة بسائر الاتفاقات التجارية مع الأطراف الخارجية. ونظراً للنمو البطيء لصادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى المنطقة العربية مقارنة بوارداتها، ينبغي أن تستمر الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في دعم الاستثمارات الإنتاجية في الصناعة التحويلية وزيادة قيمتها المضافة. وينبغي أن يقيّم واضعو السياسات في المنطقة العربية مختلف المنافع التي قد تنجم عن السيناريوهين المعروضين في هذه الورقة، وأن يسعوا إلى عقد اتفاقات تراعي التكامل وتشمل أكبر عدد ممكن من الأعضاء. ولا بد من إيلاء الاهتمام إلى تخفيف التدابير غير الجمركية وتوسيع نطاق التحرير الجمركي ليشمل سائر بلدان العالم.

49- وبموجب اتفاقات التجارة الحرة الثلاثية، تصبح بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حليفة للمنطقة العربية في سعيها إلى تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل. ويساعد التكامل، سواء كان محصوراً داخل المنطقة العربية أو داخل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو كان جامعاً للمنطقتين، على فتح اقتصادات المنطقتين على اتفاقات التجارة الحرة مع أطراف خارجية أخرى وعلى إتاحة فرص هائلة للاقتصادات العربية والأفريقية. وينبغي تحليل ما يترتب على تعزيز التكامل من آثار على قطاعات محددة.

50- ووفقاً لتقديرنا، يترتب على غياب التكامل بين المنطقتين كلفة باهظة تبلغ نسبة 0.2 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، إضافة إلى كلفة تراكمية بنسبة 1.6 في المائة بحلول عام 2025 مقارنة بالسيناريو المرجعي. ويمكن أن ترتفع هذه الكلفة عند تحليل نواحٍ إضافية للتكامل التجاري، ولا سيما تجارة الخدمات وحركة تنقل رأس المال واليد العاملة.

51- أما الشواغل البيئية التي تظهر نتيجة تزايد التبادل التجاري وما ينجم عنه من نمو اقتصادي، بما في ذلك تغيّر المناخ وتلوث الهواء والمياه وتدهور الأراضي، فهي غير مشمولة في المحاكاة. وينبغي أن يتنبّه قادة البلدان العربية للآثار البيئية الناجمة عن الاتفاقات التجارية وأن يبحثوا عن سياسات موازية للحد من التلوث وللتركيز على القطاعات النظيفة.